"جمهورية العمدة": عندما يحتفل حماة القانون بانتهاكه"

الثلاثاء 2 ديسمبر 2025 02:00 م

في مشـهد يختزل مأساة الوطن، ويكشف عن حقيقـة النظام الحاكم دون مواربة، يمكن القول بكل حسم وثقة: لا يوجد في مصـر نظام. هي عصابـة وبلـد سايبـة، دولـة تلاشت فيها كل معالم المؤسسـية، وتحولت الحكومـة إلى مجموعـة من الجزر المنعزلـة يحكمها أصـحاب النفوذ والحظوة والسلاح. الفوضى لم تعد استثناءً طارئاً، بل أصبحت النظام السائد، وغياب الرقابة الحقيقية لم يعد خللاً مؤقتاً، بل تحول إلى سياسة مقصودة ترعاهـا السـلطة، حيث تلاشت ملامـح الدولـة المؤسسـية التي يحكمها القانون ويخضع فيها الجميع للمساءلـة، لصالـح نفوذ الأقوياء وأصحاب الحظوة الذين يرون أنفسهم فوق القانون وفوق المحاسبة

حماة القانون يكسرونه: تناقض السلطات في قفص الاتهام

تتجلى الكارثة الكبرى، والمفارقة الأشد ألماً على الضـمير الوطني، في أن المؤسـسات المنوط بها ضـبط الإيقاع المجتمعي، والمكلفة بحماية الأمن والنظام العام، هي نفسها من تعبث به وتنتهكه. فالمفارقة الصادمة التي باتت تتكرر يومياً، في مشاهد موثقة بالصوت والصورة، هي أن السـلطة التشـريعية التي تضع القـانون والشـرطة المكلفـة بالحفـاظ عليه هم أول من يخـالف القـانون، ضـاربين بعرض الحائط كل القواعد والمعايير التي يُفترض أنهم أقسموا على احترامها وتطبيقها على المواطنين

إن هذا الانقلاب في الأدوار، حيث يتحول "الحارس" إلى "لص"، و"القاضي" إلى "متهم"، يكشف عن أننا لسنا أمام حالات فردية شاذة، بل أمام بنية فاسدة متكاملة، تحمي نفسـها بنفسها، وتمنح أفرادها حصانة مطلقة من المساءلة، في تجسيد فج لمقولة "الدولة العميقة" التي لا تخضع لقانون ولا تعترف بسلطة عليها.

سمالوط: عندما يتوحد النفوذ السياسي مع القوة الأمنية

كتطبيق عملي صارخ لهـذا الانفلات المؤسسـي، وكوثيقة إدانة حية لما آلت إليه البلاد، برزت واقعة محافظة المنيا التي هزت ما تبقى من ثقة المواطنين في العدالة.

بطل هذه الواقعة هو نقيب شـرطة اسـمه عمرو محمد نشأت العُمدة فاز والده بمقعد مجلس النواب في سمالوط بمحافظة المنيا، عن حزب "مستقبل وطن" الموالي للسلطة، حيث استغل الضابط صفته الأمنية، واستند إلى حصانة والده السياسية الجديدة، ليمارس استعراضاً صارخاً للقوة يتجاوز كل الخطوط الحمراء ويسخر من القانون.

هـذه الواقعة ليست مجرد سـلوك فردي منحرف يمكن إدانته وتجاوزه، بل هي تعبير عميق عن طبيعة النظام الحاكم في مصـر، حيث تتحالف

السـلطة التشـريعية (الأب البرلماني) مع السـلطة التنفيذية (الابن الضابط) لتشـكيل "إمبراطورية صـغيرة" داخل الدولة، لها قوانينها الخاصة، ولهـا أدواتها القمعيـة، ولها حصانتها المطلقـة. إنها عودة إلى عصور الإقطاع، حيث كان "العمـدة" يملك الأرض ومن عليها، وحيث لا صوت يعلو فوق صوت السلاح.

سلاح آلي في احتفال مجرم: استعراض القوة فوق القانون

في مشـهد يوثق غياب المحاسبة بشكل فاضح، ويؤكد أن الاستهتار بالقانون بات ثقافة رسمية، لم يكتف الضابط بكونه رجل قانون يُفترض أنه يحمي الأمن العام، بل فاحتفل بحيازة واسـتخدام سلاح آلي دون سند أو تصريح، في سلوك يُعد جريمة جنائية بموجب قوانين السلاح والذخيرة، حيث ظهر في الفيـديو المتداول وهو يطلق الأعيرة النارية من سـلاح رشاش في الهواء، وسط حشد من الأنصار المحتفلين بفوز والده النائب، موثقاً جريمته في فيديو متداول على نطاق واسع.

الرابط الموثق للفيديو: https://x.com/i/status/1995138413310423518

الدلالات الأعمق: منظومة الحماية المتبادلة

إن اسـتخدام سـلاح آلي في احتفال عام، وإطلاق النار في الهواء بهـذه الطريقـة العشوائيـة التي تهـدد أرواح المواطنين، يُعد مخالفة جسـيمة لقانون هيئة الشـرطة رقم 109 لسنة 1971، الـذي يحظر على الضابط "أن يخالف إجراءات الأمن الخاص والعام" وأن "يتجاوز في اسـتعمال سلطته بإساءة معاملـة المواطنين". كما أنه يخالف قانون الأسـلحة والـذخائر الـذي يجرّم حيازة واسـتخدام الأسـلحة الآلية خارج نطاق العمل الرسمي ودون تصاريح قانونية صارمة.

لكن الأخطر من الجريمة نفسـها هو الجرأة في توثيقها ونشرها، وهو ما يكشف عن شعور عميق بالحصانة من العقاب. فالضابط يعلم جيداً أن والده البرلماني، وحزبه الموالي للسلطة، ووظيفته الأمنية، تشكل معاً درعاً فولاذياً يحميه من أي مساءلة جدية. وهذا هو جوهر الأزمة: ليست المشكلة في وجود أفراد فاسدين، بل في وجود منظومة كاملة تحمي الفساد وترعاه وتمنحه الحصانة.

البرلمان المصري: غطاء سياسي للنفوذ العائلي

لقد تحول مجلس النواب المصـري، في السـنوات الأخيرة، من سلطة رقابية تشريعية تمثل إرادة الشعب وتحاسب السلطة التنفيذية، إلى "نادٍ للمحاسـيب" يضم رجال الأعمال، والعُمد التقليديين، والضـباط السابقين، وأصـحاب النفوذ المحلي، الذين يرون في العضوية البرلمانية وسيلة لحماية مصالحهم، وتوسيع نفوذهم، وضمان الإفلات من المساءلة.

فوز "محمـد نشأت العمـدة" بمقعـد البرلمان عن دائرة سـمالوط، لم يكن – في نظر عائلته – تكليفاً بخدمة الناخبين وتمثيل مطالبهم، بل كان "غنيمة" اسـتحقت إطلاق الرصاص ابتهاجاً، لأنها تعني أن العائلة باتت تملك "الذراع السياسـية" (الأب النائب) و"الذراع الأمنية" (الابن الضابط)، وهو تحالف يضمن السيطرة الكاملة على المنطقة، ويمنح العائلة نفوذاً لا حدود له.

غياب المحليات: الفراغ الذي ملأه العُمد الجدد

تزامن هـذا الاحتفال "المسـلح" مع اسـتمرار تعطيل انتخابات المجالس المحلية في مصـر منذ أكثر من 14 عاماً، رغم أنها اسـتحقاق دستوري واضـح. هـذا التعطيـل المتعمـد ترك فراغاً إدارياً ورقابياً هائلاً على مسـتوى المحافظات والمراكز والقرى، وهو فراغ ملأه "العُمـد الجـدد" من أصحاب النفوذ العائلي والمالي، الذين أصبحوا يتصرفون كـ"أمراء إقطاع" لا يخضعون لرقابة شعبية حقيقية.

هـذا الواقع حوّل نواب البرلمـان إلى "مقاولي خـدمات" يتـدخلون في أدق تفاصـيل الحياة اليوميـة للمواطنين (من توصـيل المياه إلى رصـف الطرق)، بدلاً من التفرغ لدورهم التشـريعي والرقابي الأصـيل. وهو ما يعزز من نفوذهم المحلي، ويحولهم إلى "عرّابين" لا غنى عنهم في نظر المواطنين، مما يضمن إعادة انتخابهم دورة تلو الأخرى، في دائرة مفرغة من الزبائنية والتبعية.

"مستقبل وطن": الحزب الذي يحتكر السلطة

من اللافت أن "محمـد نشأت العمـدة" فاز بمقعـده البرلماني تحت رايـة حزب "مسـتقبل وطن"، الحزب الموالي للسـلطة والذي يهيمن على الأغلبية الساحقة من مقاعد البرلمان، في ظل غياب أي منافسة حقيقية أو تعددية سياسية فعلية.

هذا الحزب، الذي يُنظر إليه على أنه أداة السـلطة التنفيذية داخل البرلمان، يضم في صفوفه أعداداً كبيرة من رجال الأعمال والعُمد وأصحاب النفوذ المحلي، الذين يستخدمون العضوية البرلمانية كغطاء سياسي لممارساتهم

إن احتفال ابن النائب بهـذه الطريقـة العلنيـة الاسـتفزازية، دون أن تتخـذ السـلطات أي إجراء جـدي ضـده، يؤكـد أن الحزب الحاكم وأعضاءه يتمتعون بحصانة فعلية تتجاوز الحصانة البرلمانية الدستورية، وأنهم يعتبرون أنفسهم فوق القانون، بل إنهم "هم" القانون.

الشرطة: من حامي القانون إلى أداة للنفوذ

المأساة الأكبر تكمن في أن بطل هـذه الواقعـة ليس مجرد شاب متهور من عائلـة نافـذة، بل هو ضابط شـرطة، أي أنه ينتمي إلى المؤسسـة المكلفة دستورياً وقانونياً بحماية الأمن العام وتطبيق القانون.

وهنـا يكمن التنـاقض الأـكثر فجاجـة: كيف لمن يُفترض أنه يحـارب حيـازة السـلاح غير المرخص، ويلاـحق مطلقي الأعيرة الناريـة في الأفراح والمناسبات، أن يكون هو نفسه من يمارس هذا الفعل المجرّم؟

هذا السـلوك يعكس تحولاً خطيراً في وظيفة الشرطة من "خدمة الشعب" إلى "خدمة السلطة وحاشيتها". فالقانون لم يعد يُطبّق على الجميع بالتساوي، بل أصبح أداة انتقائية: صارمة ضد البسطاء والمعارضين، متساهلة بل متواطئة مع الموالين وأصحاب النفوذ.

الصمت الرسمي: إقرار ضمني بالإفلات من العقاب

رغم انتشار الفيـديو على نطاق واسع، وتوثيق المنظمات الحقوقيـة للواقعـة، لم تصـدر أي بيانات رسـمية من وزارة الداخلية أو النيابة العامة تعلن فتح تحقيق جدي أو اتخاذ إجراءات قانونية ضد الضابط المخالف.

هـذا الصـمت الرسـمي المريب ليس مفاجئاً، فهو يعكس السـياسة المعتادة في التعامل مع "فضائـح الموالين": التجاهل الإعلامي، وانتظار أن تنسى الناس، وفي أحسن الأحوال إجراء "تحقيق إداري صوري" ينتهي بعقوبة رمزية أو تنتهي ملفاته "ضد مجهول".

هـذا الصـمت هو رسالـة واضـحة للمواطنين: إذا كنت موالياً للسـلطة، فـأنت محمي مهمـا فعلت. وإذا كنت معارضـاً أو حـتى محايـداً، فـأنت مستهدف مهما كنت بريئاً. إنها رسالة تدمر ما تبقى من ثقة الناس في العدالة، وتغرس في نفوسهم الشعور بأن "القانون للضعفاء فقط".

وأخيرا جمهورية بلا قانون

واقعـة النقيب "عمرو محمـد نشأت العمـدة" في سـمالوط ليست حدثاً عابراً يمكن إدراجه في خانة "الأخطاء الفردية"، بل هي نموذج مصـغّر للمنظومـة الحاكمـة في مصـر اليوم. إنهـا تكثيف لحالـة الانهيـار المؤسسـي الشامل، حيث تتحالف السـلطة التشـريعية مع التنفيذيـة لحماية الفساد، وحيث يتحول حامي القانون إلى أول من ينتهكه، وحيث يُدار الوطن بمنطق "العصابة" التي تحمي أفرادها وتفترس خصومها.

عنـدما يصـبح البرلماني "غطاءً سياسـياً" للبلطجـة، والضابط "ذراعاً مسـلحة" للنفوذ العائلي، والقانون "أداة انتقائيـة" تُسـتخدم ضـد الضـعفاء وتُعطّل أمام الأقوياء، فإننا لا نكون أمام أزمـة سياسـية أو أمنية فحسب، بل أمام خطر وجودي يهدد بانهيار ما تبقى من كيان الدولة المصـرية ككل.

إن اسـتمرار هذا النهج، حيث يسود منطق "القوة" بدلاً من "قوة القانون"، وحيث تُمنح الحصانة لمن يملكون السـلاح والنفوذ، لا يبشـر إلا بمزيد من التفكك الاجتماعي، والاحتقان الشـعبي، والانهيار المؤسسي. وهو يؤكد حقيقة مرّة: أن الإصلاح في ظل هذه المنظومة الفاسدة مستحيل، لأن الفساد ليس خللاً عارضاً يمكن إصلاحه، بل هو جوهر النظام وآلية بقائه الوحيدة.

تقارير

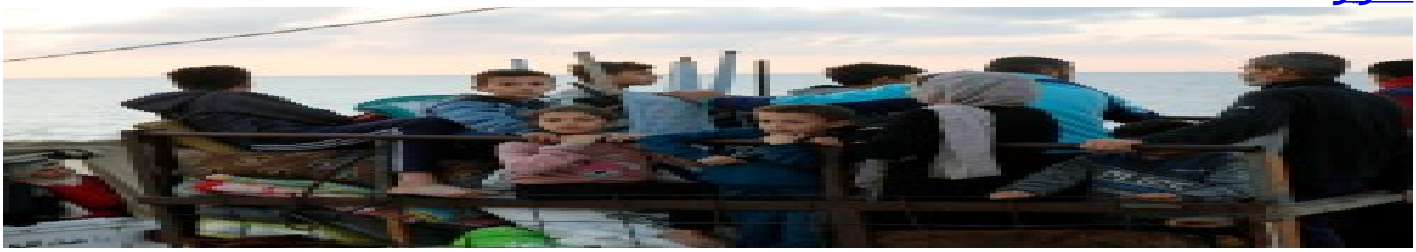

الأونروا: الضفة الغربية على أعتاب أسوأ أزمة نزوح منذ 1967

الأحد 28 سبتمبر 2025 12:31 م

تقارير

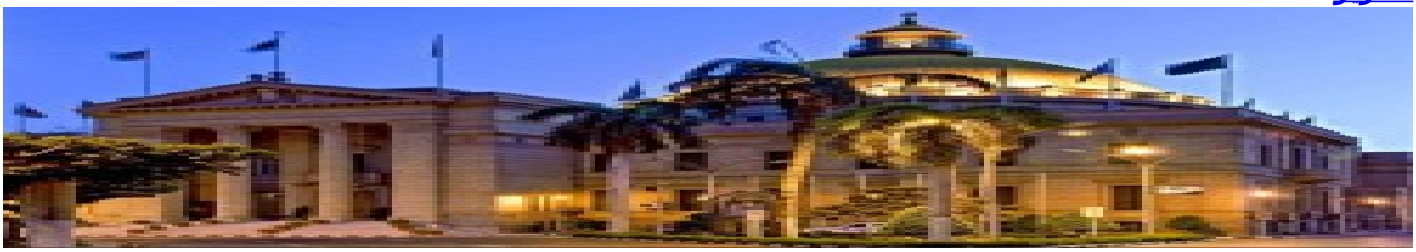

فضيحة أكاديمية تهز جامعة القاهرة.. بحث تطبيل لخطابات وهمية للسيسي!... تفاصيل ما حصل!

الخميس 10 يوليو 2025 08:00 م

مقالات متعلقة

مامعلا لـامـلا ددهتـ تـاوجفـ ..رصـمـ يـفـ ةـيـاقـرلا ةـزهـجـلأا زهـتـ هـيـنـجـ نـويـلـمـ 300 ـبـ زارـحـلأ ةـنـيـزـخـ نـيـمـأـ سـلـاتـخـا

اختلاس أمين خزينة لأحراز بـ 300 مليون جنيه تهز الأجهزة الرقابية في مصر.. فجوات تهدد المال العام

رصـمـ ىـلإ اـيـنـيـطـسـلـفـ ارـيـسـأ 154 لـيـحـرـتـ مـتـ بـابـسـلأا هـذـهـلـ ..ىـفـنـمـلا ىـلإ نـجـسـلا نـمـ | | ةـيـكـيـرـمـلأا ةـعـاذـلإا ةـئـيـهـ

هيئة الإذاعة الأمريكية | | من السجن إلى المنفى.. لهذه الأسباب تم ترحيل 154 أسيرًا فلسطينيًا إلى مصر

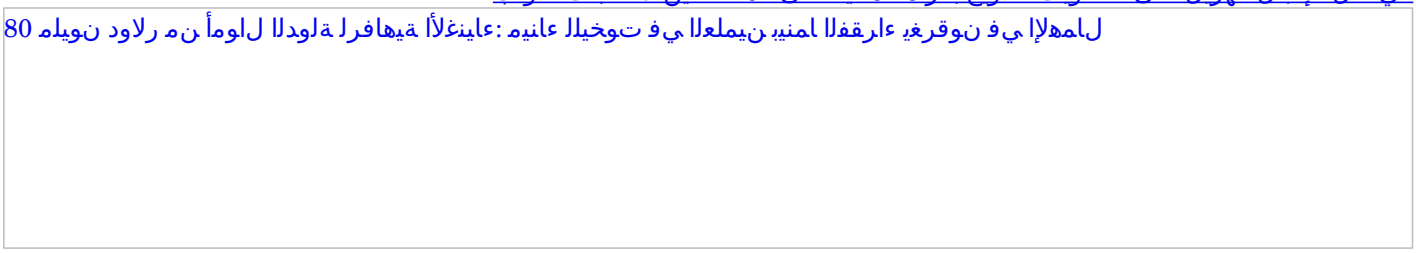

كلمات ذات صلة

.

- التكنولوجيا
- دعوة
- التنمية البشرية
- الأسرة
- ميديا

- الأخبار
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات

إشترك أدخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر 2025 ©